العدد (1406) السنة السادسة - السبت (10) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أكد أن الشعب سيكون رقيباً على تطبيق الاتفاقية الامنية

الحكيم يدعو إلى تفعيل وثيقة الاصلاح ويؤكد: لن نسمح لاحد بالانفراد في السلطة

بغداد/ المدى

قال رئيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد السيد عبد العزيز الحكيم ان العراق الجديد لا يسمح لاحد بالانفراد في السلطة داعيا الى تفعيل بنود وثيقة الاصلاح السياسي التي اقرها البرلمان مؤخرا.

يأتي ذلك في وقت طالب فيه الحكومة بتنفيذ اتفاقية سحب القوات الامريكية من البلاد بالشكل الذي يحفظ ما تحقق من السيادة، مؤكدا ان الشعب سيكون رقيبا وشاهدا على تطبيق الاتفاقية ومن ثم سيعطي رايه السلبي او الايجابي فيها بعد الاشهر الستة القادمة من خلال استفتاء عام.

وقال الحكيم في كلمة له اثناء احياء ذكرى عاشوراء في جامع الخلاني «نعتقد ان تقدم العراق وازدهاره مرهون الى درجة كبيرة بقيام دولة المؤسسات والالتزام بالقانون والدستور» مضيفا ان ذلك الالتزام مطلوب من الجميع، وان المواقع الحكومية العليا ليست فوق القانون. واكد حرصه على تحقيق المزيد من الامن للمواطنين، وملاحقة الفساد الاداري وصور التحايل على القانون، والوقوف ضد الاجراءات والقرارات التي تتعارض مع الدستور، من قبل اي جهة كانت مادام هذا الدستور نافذا. ورأى الحكيم ان ما تحقق في العراق من تحسن امني واقتصادي كان نتاجا لتضافر الجهود بين الكتل السياسية مشيرا الى ان الوضع في العراق اليوم ، « لا يسمح لاحد الانفراد بالسلطة، بل يجب ان تسود ثقافة المشاركة.

ودعا الحكيم الى تفعيل وثيقة الاصلاح السياسي الوطني التي اقرت في مجلس النواب، باعتبارها على حد وصفه المدخل الصحيح لتعديل المسارات ووضع الامور في نصابها وتحقيق مبدا المشاركة الحقيقية. ومضى الى القول «ان المشاركة يجب ان تكون في اطار الدستور لان أي خروج عن الدستور يقودنا الى الفوضى والدكتاتورية».

ووثيقة الإصلاح السياسي التي اقرها البرلمان في ٢٧ تشرين الثاني الماضي، هي وثيقة اشترطت كتل سياسية ابرزها جبهة التوافق وجبهة الحوار الوطني، اقرارها من قبل البرلمان كشرط لتمرير اتفاقية انسحاب القوات الاجنبية التي وقعتها الحكومة العراقية مع الولايات المتحدة ، وعدها كثيرون البوابة التي مرت من خلالها الاتفاقية الاستراتيجية بين بغداد وواشنطن.

وتطرق الحكيم في كلمته التي القاها بحضور نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي والنائب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد هادي العامري إلى خروج العراق من طائلة البند السابع قائلا إن» الخروج من الفصل السابع هو الباب الاوسع للوصول الى السيادة الكاملة». واشار الى ان انتخابات مجالس المحافظات المقبلة بالقول «انها انتخابات مهمة بدون شك، ولذلك ندعو الى المشاركة الفاعلة فيها للتعبير عن الخيارات الحقيقية». داعيا الناخبين الى «اختيار العناصر النزيهة وعدم الوقوع تحت تأثير الخوف».

وطلب من المفوضية العليا للانتخابات اتخاذ الاجراءات التي تضمن الشفافية وتمنع التزوير في كل مراحلها عبر ايجاد الاليات المناسبة وبالاستفادة من تجارب الشعوب.

ودعا الاجهزة الامنية الى الابتعاد عن الدخول في هذه المنافسة الانتخابية، لافتا الى ان هناك تسريبات عن تدخل بعضها لصالح هذا الطرف او ذاك. وراى الحكيم ان ذلك « يعتبر خرقا للقانون»، مشددا على ضرورة عدم تسخير مؤسسات الدولة من قبل المسؤولين الحكوميين لصالح قوائمهم ومرشحيهم. ومضى قائلا «ان ما نريده لعراقنا هو ان يُحكم من خلال الدستور والقانون، وقد أقر هذا الدستور والقوانين النافذة صلاحيات واسعة للمحافظات».واضاف «على الجميع ان يلتزم بذلك»، داعيا الى استكمال النظام الاتحادي في البلاد واعطاء الحكومات المحلية حقوقها الدستورية، وكذلك احترام الحكومات المحلية لصلاحيات الحكومة الاتحادية وعدم التعدّي عليها بأي شكل من الاشكال. الحكيم جدد مطالبته باستصدار التشريعات والقوانين التي تتماشى مع مبدأ اللامركزية والعراق الاتحادي في كل المجالات التشريعية وفي القوانين والاجراءات على الصعيدين الاداري والاقتصادي وغيرهما.

وحث على تفعيل الاستثمار في العراق، وتمكين المحافظات من استثمار ثرواتها في المجالات كافة ، ومنحها الصلاحيات الكاملة في توزيع الاراضي للاستثمار المحلي والاجنبي.

الفلبين تعارض وجود قواتها ضمن الشركات الامنية

تقارير:القادة الاميركان لم يتوصلوا بعد الى اتفاق لجدولة انسحاب من العراق

بغداد / المدى/ الوكالات

اعلنت تقارير اعلامية إن قائد القيادة المركزية المشرفة على العمليات العسكرية في العراق وافغانستان ديفيد بيتريوس ورئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الادميرال مايك مولن "لم يتوصلا" بعد إلى اتفاق بشأن كيفية وضع جدول لخفض حجم القوات الأمريكية في العراق. فيما اوردت صحيفة اماراتية تقريراً مفاده ان شركات امنية اجنبية تحاول تجنيد رجال شرطة وجيشاً فلبينيين للعمل في العراق كرجال امن وحماية في مخالفة مشوبة بالفساد لحظر تفرضه حكومة الفلبين على سفر مواطنيها الى العراق منذ ثلاث سنوات.

واضاف تقرير لشبكة سي ان ان الامريكية أن "قادة عسكريين أمريكيين كبار في العراق ما زالوا مترددين بشأن اجراء خفض للقوات الامريكية في البلاد".

وأوضحت الشبكة انه "على الرغم من ان الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما سيصبح القائد العام للقوات المسلحة بعد اسبوعين من الان، الا ان بعض القضايا العسكرية الرئيسة ما زالت تنتظر حلا بشأن خفض حجم القوات الأمريكية في العراق وزيادتها في افغانستان".

ففي اجتماع مغلق عقد الاثنين الماضي في البنتاغون، كما كشف للشبكة مسؤولون عسكريون امريكيون، مع رئيس هيئة الاركان المشتركة والجنرال ديفيد بيتريوس .المسؤول عن ادارة الحرب في العراق وافغانستان .لم يتم التوصل الى اتفاق على خطط القوات الامريكية في كلا البلدين. وقال المسؤولون، الذين طلبوا عدم الكشف عنهم بسبب خصوصية الاجتماع، ان الاجتماع كان مهما وموسعا، وعقد في غرفة الاجتماعات الحساسة والسرية بالوزارة، وفقا لشبكة سي ان ان.

وحسب ما ذكر المسؤولون، فهناك خطة من عشر صفحات اعدتها القيادة المركزية تدعو إلى اجراء خفض بطيء جدا تبدأ من الان حتى نهاية عام ٢٠١١، وهو الموعد الذي يفترض ان تغادر فيه القوات الامريكية العراق بموجب شروط الاتفاقية بين البلدين.

ووقعت الحكومة العراقية في ١٣ من شهر كانون الاول الماضي اتفاقية طويلة الامد مع الولايات المتحدة الامريكية تنظم وجود القوات الاجنبية في العراق وانسحاباً تدريجياً للقوات الأمريكية ينتهي عام ٢٠١١.

الا ان احد المسؤولين قال للشبكة ان "بيتريوس وقادة كبار اخرين في العراق ما زالوا مترددين في الموافقة على أي خفض نوعي للوحدات قبل اكثر من ستة شهور من الموعد المحدد بسبب الوضع الامني غير المستقر والانتخابات المقبلة في العراق".

ومن المقرر اجراء انتخابات مجالس المحافظات في العراق نهاية شهر كانون الثاني الجاري.

وقال المسؤول ان "حقيقية النقاش تتعلق بتوقيت ومخاطر خفض حجم القوات في العراق".

ويعد القرار في ذلك، كما تقول الشبكة، "اول خطوة حيوية. اذ ان مسؤولين عسكريين كثيرا ما رددوا ان البنتاغون تحتاج الى بعض الضمانات لاجراء خفض على مدى العام المقبل كي تهيئ ما يكفي من القوات لارسالها الى افغانستان، حيث يطلب القادة هناك ما يزيد عن ٣٠،٠٠٠ عسكري اضافي".

وتواصل قوات المارينز الضغط على موقفها في ان عدة الاف من المارينز يمكن ان يسحبوا من العراق في الشهور المقبلة، حسب ما ذكرت شبكة سي ان ان.

وقالت الشبكة انه "من المتوقع ان يعمد اوباما، حال تسلمه مهامه، بطلب من القادة وضع خطة لتنفيذ انسحاب للقوات على مدى ١٦ شهرا، كما وعد في اثناء حملته الانتخابية. وليس من الواضح ما اذا ستوصي هيئة الاركان المشتركة والجنرال بيتريوس بوجود مخاطر غير مقبولة يتضمنها خيار السحب السريع".

وقال احد المسؤولين الذين كشفوا هذه المعلومات للشبكة انه "على ان على الرغم من ان واشنطن وبغداد اتفقا على انسحاب كامل القوات الامريكية من العراق في عام ٢٠١١، الا ان هناك فهماً عاماً في اوساط العسكريين الخاصة في كلا الجانبين ان من الممكن بقاء بعض من تلك القوات او في الجارة الكويت من اجل توفير المساعدة في مجالات رئيسة مثل التدريب، وتامين الحدود، وتوفير القدرات الجوية. هذا فضلا عن ان اوباما كان قد قال انه يريد الابقاء على ما اسماها بالقوة المقيمة في العراق".

وفي ذات السياق اوردت صحيفة اماراتية الجمعة تقريراً جاء فيه،ان شركات أمنية أجنبية تحاول تجنيد رجال شرطة وجيش فلبينيين للعمل في العراق كرجال امن وحماية في مخالفة مشوبة بالفساد، لحظر تفرضه حكومة الفلبين على سفر مواطنيها الى العراق منذ ثلاث سنوات.

وقالت صحيفة كولف نيوز الإماراتية الناطقة بالإنكليزية ان المجموعات الأمنية الأجنبية تسعى لتجنيد رجال شرطة وجيش من الذين بمقدورهم مواصلة تدريباتهم خارج الفلبين للعمل في العراق.

ونقلت الصحيفة عن مصدر فلبيني، اكتفت بالقول انه محقق حكومي يبلغ من العمر ٣٤ عاما، أن المرتّب الأساس المعروض على المجندين هو ٢٠،٠٠٠ بيزو [نحو ٤٠٠ دولار]، ويجري التفاوض على بقية أجورهم لدى وصولهم إلى بغداد.

ونسبت الصحيفة للمصدر انه تلقى عرضا من مجموعة أجنبية للعمل في العراق لكنه رفض.

وتحظر الفلبين على الأجانب إجراء تدريبات مسلحة على أراضيها، ولا تسمح لمواطنيها بالعمل في العراق منذ تموز ٢٠٠٤ حين اختطفت مجموعة مسلحة سائقا فلبينيا هو انجيلو ديلا كروز وهددت بقطع رأسه لكنها أطلقت سراحه بعد موافقة الرئيسة الفلبينية، غلوريا ماكاباغال ارويو، على سحب القوة الفلبينية الصغيرة من العراق في قرار لقي انتقادا كبيرا من جانب واشنطن وحلفائها الآخرين بدعوى انه تنازل للمسلحين.

وذكرت الصحيفة الخليجية أن أفراداً من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق كانوا قد استخدموا حراساً أمنيين وسائقين من الفلبين.

وقالت الصحيفة نقلا عن المصدر إن «مجموعات التجنيد الأجنبية لا تتعرض للاعتقال في الفلبين لأنها لا تدرب المجندين، ولا تمارس عملية التجنيد وترتيب أوراق السفر في العاصمة الفلبينية مانيلا.» إلا ان "أولئك الذين يتجرأون على إجراء تدريبات مسلحة لمجندين في مانيلا لغرض نشرهم في العراق يحظون بحماية مسؤولين متنفذين".

ولم يذكر المصدر جنسيات مجموعات التجنيد التي تعمل لصالح شركات أمنية عاملة في العراق لكن وزير العمل الفلبيني ماريانيتو روكيو ذكر في وقت سابق أن نحو ١٠،٠٠٠ فلبيني يعملون في معسكرين أمريكيين من دون رخصة من الحكومة الفلبينية فيما بلغ العدد حسب القائم بالأعمال العراقي في مانيلا عادل مولود حمودي أن عدد العمال الفلبينيين في العراق ارتفع إلى ١٥،٠٠٠ على الرغم من الحظر.

وأوصى روي سيماتو، المبعوث الرئاسي الخاص الفليبيني إلى الشرق الأوسط، بتبني إجراءات أكثر صرامة للحيلولة دون إرسال عمال فلبينيين إلى العراق بطريقة غير شرعية.

وكان الديبلوماسي العراق صرح في ١٤ من تشرين الثاني الماضي إلى صحيفة فلبين ديلي انكوايرر الفلبينية، إن العراق يحتاج إلى عمال في مجالات الإعمار وقطاع الصناعة النفطية، فضلا عن مهندسين ومربيات وتقنيين.

لكن وزير العمل الفلبيني، ماريانيتو روكيو، ردّ في حينها أن بلاده لا تخطط حاليا لرفع الحظر عن مواطنيها للعمل في العراق، وأنها "لن ترفع الحظر عن عمل رعاياها بانتظار تقييم الوضع في العراق".

الى ذلك قال نائب الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته إن العراق سيكون احد اكبر التحديات لسياسة الرئيس الأمريكي المنتخب، واصفا سحب القوات في هذه المرحلة "كمَنْ يعطي دواء خطأ".

وأضاف دك تشيني أن "انسحابا غير مسؤول" من العراق في هذا الوقت سيكون غير حكيم.

وجاءت ملاحظاته هذه بحسب ما اوردته وكالة اسوشيتد برس الجمعة، قبيل أيام من انتهاء مهامه كنائب للرئيس الأمريكي المنتهية ولايته، جورج دبليو بوش، وبدء إدارة باراك اوباما رئاسة الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن يعهد الرئيس الأمريكي المقبل، اوباما، إلى قادته العسكريين بصياغة جدول انسحاب لقوات بلاده القتالية من العراق يتوزع على ١٦ شهرا، كما كان قد وعد في أثناء حملته الانتخابية.

وقال احد المسؤولين للشبكة إن على الرغم من اتفاق واشنطن وبغداد على انسحاب كامل القوات الأمريكية من العراق في عام ٢٠١١، إلا أن هناك فهماً عاماً في أوساط العسكريين الخاصة في كلا الجانبين بأن من الممكن الإبقاء على بعض من تلك القوات في العراق أو في الجارة الكويت من اجل توفير المساعدة في مجالات رئيسة مثل التدريب، وتامين الحدود، وتوفير القدرات الجوية.

هذا فضلا عن أن اوباما كان قد قال انه يريد الإبقاء على ما اسماها بـ"القوة المقيمة" في العراق.

واعترف تشيني في اللقاء بأن على الرغم من بقاء الكثير مما يجب فعله في العراق، إلا أن تقدما كبيرا قد أُحرز.

وقال تشيني "اسمع الكثير من الناس، من بين منتقدينا، الذين ما زالوا يقولون إن "العراق في فوضى، انسحبوا". ونحن نؤكد أن هذا ليس صحيحا. ليست هناك فوضى." وأضاف "لقد حققنا تقدما كبيرا. ونحن نقترب من إنجاز نسبة كبيرة من أهدافنا، وأي انسحاب غير مسؤول الآن هو بالضبط كإعطاء دواء خطأ." وعندما سئل عما إذا سيعقب خروج القوات الأمريكية تجدد في العنف بالمستويات التي كان عليها قبل سنوات قلائل، أجاب تشيني أن كل شيء يعتمد على ما تفعله الولايات المتحدة في أثناء الإدارة المقبلة.

مع تصاعد وتيرة الدعاية الانتخابية بين الكتل السياسية

ظاهرة تمزيق ملصقات المرشحين تطفو على سطح الحدث الانتخابي

بغداد/ ناظم العكيلي

مع وصول حملات الدعاية الانتخابية للكتل السياسية والاحزاب والشخصيات المستقلة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات الى مرحلة الذروة بدأت المؤشرات والوقائع التي تشير الى تنامي ظاهرة التجاوز على بعض مسارات واشكال الدعاية الانتخابية بين المشاركين تطفو على سطح مجريات العملية الانتخابية. فيما عدها البعض نوعا من العبثية التي لاتستهدف بخطوطها العريضة أياً من الناخبين ولاتعدو بمجملها التخريب الذي يتبناه عدد من المارة اضافة الى الاطفال وبخاصة في المناطق الشعبية.

وشكلت هذه الظاهرة اهم ملامح خرق قواعد وقوانين ونظم الحملات الدعائية للانتخابات . واحدة من اهم صيغ التجاوز وصور الخرق الانتخابي تجسدت في تعمد جهات سياسية معينة بتمزيق واتلاف الملصقات او اللافتات واللوحات الانتخابية الخاصة باحزاب اخرى في عملية منظمة مقترنة بسعة الانتشار . ويشير بعض المراقبين والمهتمين بشؤون الانتخابات الى أن ملصقات أحزاب سياسية معينة قد تعرضت للتمزيق، فيما عمدت بعض حملات الدعاية الانتخابية إلى احتكار المناطق العامة لصالح جهة ما لملصقاتها ومخطوطاتها دون السماح لباقي الجهات من استخدام الحق نفسه.

بعض الجهات الرسمية اتهمت عناصر من الاجهزة الامنية بتبني جزء كبير من هذا التجاوز خدمة لمصالح انتخابية لكيانات سياسية متنفذة. وفي هذا السياق اتهم احد اعضاء مجلس محافظة النجف بعض عناصر الاجهزة الامنية في المحافظة بتمزيق الملصقات الانتخابية الخاصة باحدى الكتل السياسية الكبيرة لصالح كتلة اخرى تخوض صراعا سياسيا ودينيا مع تلك الكتلة لضمان السيطرة على ادارة المحافظة من خلال الانتخابات المقبلة مثلما اتهمت عضوة في مجلس محافظة ديالى عناصر من الشرطة بتمزيق ملصقات انتخابية لاحد الاحزاب السياسية في بعقوبة وهو الامر الذي نفاه عبد الكريم خلف في حديث صحفي مشيرا الى ان هذا الاتهام غير صحيح مؤكدا حيادية وزارة الداخلية واصفا مهمتها بالحفاظ على الأمن و حماية الناخبين يوم الانتخابات». خلف اكد ان الوزارة ستتخذ اجراءات قانونية رادعة بحق من يثبت تورطهم في مثل هذه التجاوزات اذا ثبت ذلك او وصلت شكاوى تشير الى مايؤكد مثل هذا التورط. ويضيف خلف أن «من لديه أدلة تثبت تورط الشرطة في أي عملية تمزيق للملصقات الانتخابية فليقدمها إلينا وسنتخذ الإجراءات المناسبة بحق المقصرين»، مشددا على أنه «لم يقدم أي شخص لنا أي شكوى تشير إلى تورط الشرطة بهذا الأمر».

من جانبها المحت امانة بغداد الى وجود دور لها في عملية تمزيق ورفع بعض الملصقات او وسائل الدعاية في عدد من شوارع ومناطق بغداد . واكد حكيم عبد الزهرة مدير عام دائرة الاعلام في امانة بغداد إن «الأمانة لن تسمح لأي شخص أوجهة من أمانة بغداد أو خارجها باستغلال دوائرها ومؤسساتها لأغراض انتخابية مشيرا الى أن «الأمانة ستحاسب وسترفع كافة الملصقات واللوحات الإعلانية الانتخابية التي يتم وضعها على جدران دوائرها ومؤسساتها ومنشآتها الخدمية الأخرى». واوضح أن «الأمانة وبالاتفاق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حددت الأماكن التي يتم وضع الملصقات الانتخابية وبالشكل الذي لا يتم فيه تشويه جمال بغداد».

وفيما ترتفع الاصوات المنبهة الى حدوث مثل هذه التجاوزات نفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وصول أي شكوى لها بشأن تمزيق الملصقات الانتخابية مشيرة الى ان بعض حالات تمزيق الملصقات قد يكون بسبب وضع المرشحين ملصقاتهم في أماكن ممنوعة خاصة أن أمانة بغداد حددت أماكن معينة للدعايات الانتخابية».

ويقول عضو مجلس المفوضية العليا للانتخابات سردار عبد الكريم إنه «إذا تم تقديم مثل هذه الشكاوى فهناك عقوبة محددة قد تصل إلى السجن لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن عام وفقا للمادة ٤٣ من الفصل السابع للجرائم الانتخابية في قانون الانتخابات». وفيما يؤكد سردار قدرة المفوضية على التحرك باتجاه ردع المخالفات والتجاوزات المشار اليها من خلال بعض مواد قانون الانتخابات المختصة ينفي مصدر آخر في نفس المفوضية قدرتها على القيام بمثل هذا الدور لافتقادها الى الغطاء القانوني المناسب .

ويشير عضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات القاضي قاسم العبودي الى افتقار المفوضية الى الغطاء القانوني الذي يخولها لاتخاذ إجراءات رسمية بحق الكيانات السياسية التي تقوم بتمزيق الملصقات الانتخابية لكيان سياسي آخر .العبودي اوضح «ان المفوضية لا تملك الغطاء القانوني لاتخاذ إجراءات رسمية بحق الكيانات السياسية التي تمارس الخروقات بتمزيق الملصقات الإعلانية لكيان سياسي آخر؛ بسبب عدم وجود قانون الاحزاب في العراق وأضاف أن القانون الذي وضعه الحاكم المدني في العرق بول بريمر لم يتناول سوى دخول الاحزاب وتسجيلها في الانتخابات دون ذكر للمخالفات التي قد تحدث» .وتابع «لكن المفوضية أنذرت قبل يومين مجموعة كبيرة من الكيانات السياسية وقامت بفرض غرامات مالية على بعضها وستغرم كيانات أخرى» دون ان يسمها. وذكر العبودي انه «لم تصل المفوضية شكوى من كيان سياسي يتهم آخر بتمزيق ملصقات مرشحيه، اضافة الى ان المفوضية استعانت بقوات الشرطة لمراقبة الملصقات» .وذكر القاضي العبودي ان ٨٠٪ من أوراق الاقتراع قد أنجز طبعها في بلد عربي جار وسينتهي العمل منها خلال الايام القليلة المقبلة لنقلها الى بغداد، فضلا عن السماح للكيانات السياسية بوضع مراقب في كل محطة داخل المركز وليس في المركز الواحد كما جرى في الانتخابات الماضية، لافتاً الى عدد المراقبين المحليين وصل الى ٥٠ الف مراقب.